وخلق عملكم ولا منافاة في ذلك الانكار كما توهمه المعتزلة فان قول المص ولا يمتنع الخ
الخ اشارة الى سؤال من طرف المعتزلة اورده صاحب الكشاف وغيره منهم والى جوابه
محصل السؤال ان معنى الاية انكاره السيد ابراهيم عليهم عبادة مخلوق ينحتونه بايديهم
والحال ان الله تع خلقهم وخلق ذلك المنحوت والمصدرية تنافي هذا الانكار اذ
لا طباق بين انكار عبادة ما ينحتون وبين خلق عملهم وحاصل الجواب المعارضة
ببيان حصول الطباق مع المصدرية اذ المعنى عليها اتعبدون منحوتا تصيرونه
بعملكم صنما والحال ان الله تع خلقكم وخلق عملكم الذي به يصير المنحوت صنما فقد
ظهر الطباق وتم اي صح اذ جعلت مصدرية الاستدلال بها ظاهر للتصريح بان
العمل وهو الفعل مخلوق او هو اي لفظ ما موصول اسمي يحتاج الى عائد ويكون التقدير
وخلق الذي تعملونه بحذف العائد المنصوب بالفعل والموصول الاسمي من ادوات
العموم فيشمل في الاية نفس الاحجار المنحوتة والافعال طاعات كانت او معاصي
واعني بالفعل هنا الحاصل بالمصدر لانا اذا قلنا افعال العباد مخلوقة لله لم نرد
بالفعل المعنى المصدري الذي هو الايجاد والايقاع لما سيأتي من انه امر اعتباري
لا وجود له في الخارج فلا يتعلق به الخلق بل نريد الحاصل بالمصدر وهو متعلق الايجاد
والايقاع اي ما نشاهده من الحركات والسكنات مثلا والفعل بهذا المعنى هو متعلق
التكليف كالصوم والاكل والشرب والصلوة اذ هي عبارة عن قيام وقعود وركوع
وسجود وتلاوة وذكر واهل العربية تقول للمصدر المفعول المطلق لانه هو الحقيقة
لا ثر الذي يوجده الفاعل ويفعله وهو بناء على ارادة الحاصل بالمصدر لان الامر الاعتباري وهو
الفعل بمعنى الايجاد والايقاع لا وجود له فلا يتعلق به الخلق فوجب اجراؤها اي الاية على عمومها
للاحجار المنحوتة والاعمال وبالله التوفيق هذا تقرير كلام المص والتحقيق ان عملهم بمعنى الاثر الحاصل
بالمصدر هو معمولهم ومعنى الموصول وصلتها كذلك فما المعنى فيهما واحد لان التقدير في الموصولة

وخلق

٦٨

مصنوعة لان الاعيان م

وخلق العمل الذي تعملونه والشيء الذي تعملونه ودعوى عموم الاية للاعيان ليست معمولة
للعباد بمعنى ايجادهم ذواتها انما هي معمول فيها النحت والتصوير وغيرهما من الاعمال واطلاق
قول القائل عملت الحجر صنما مجاز والمعنى الحقيقي هو انه حوّل له بالنحت والتصوير الى صورة الصنم
فلا ينافي شمول ما للاعيان بناء على انها موصول اسمي الا على القول باستعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز
والدليل من العقل على انه سبحانه الخالق لكل حادث ان قدرته تع صالحة للكل اي لخلق كل حادث لا
قصور لها عن شيء منه لان المقتضي للقادرية هو الذات لوجوب استناد صفاته تع الى ذاته والمصحح
للمقدورية هو الامكان لان الوجوب والامتناع الذاتيين يحيلان المقدورية ونسبة الذات الى
جميع الممكنات في اقتضاء القادرية على السواء فاذا ثبتت قدرته على بعضها ثبتت قدرته على كلها
والا لزم التحكم فوجب اضافتها اي اضافة الحوادث كلها اليه سبحانه بالخلق اي اضافة خلقها اليه
كما انه لا خالق سواه وهذا الاستدلال مبني على ما ذهب اليه اهل الحق من ان المعدوم ليس
بشيء وانما هو نفي محض لا امتياز فيه اصلا ولا تخصيص قطعا فلا يتصور اختلاف في نسبة
الذات الى المعدومات بوجه من الوجوه خلافا للمعتزلة ومن ان المعدوم لا مادة له ولا صورة
خلافا للحكماء والا لم يمتنع اختصاص بعض الممكنات دون بعض بالمقدورية تقريره بقوله ثم
اذ المعتزلي يقول جاز ان يكون خصوصية بعض المعدومات الثابتة المتميزة مانعا من تعلق القدرة
والحكيم يقول جاز ان يستعد المادة لحدوث ممكن دون اخر وعلى هذين التقديرين لا تكون نسبة الذات
الى جميع الممكنات على السواء ولما كان هذا الاستدلال لا يخلو عن ضعف لابتنائه ولو على
امر مختلف فيه بعض الخصم اشار المص الى ذلك بقوله ويونسه اي يونس هذا الدليل العقلي
في افعال غير العقلاء اي يقويه ويقربه بالنسبة اليها استبعاد استقلال العنكبوت
والنحل بما يصدر عنهما من غريب الشكل ولطيف الصنع مما قد يعجز عنه بعض العقلاء من نسج
العنكبوت التي يعجز في الصناعة الى ان لا يتبين شيء من الخيوط الواهية التي تركب منها وبناء النحل الشمع
على الشكل المسدس الذي لا خلل بين اضلاعه ببيوته ولا خلل فيها ثم الفاء العسل به اولا ثم ولا الى ان علي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)